

«المشترك» موافق في الميزاد

□ البداية كانت مع الدكتور احمد الكبيسي - نائب رئيس جامعة صنعاء والذي قال: تعاملت احزاب اللقاء المشترك -لإسلاف الشديد- مع كل دعوات الحوار والقضايا الوطنية المختلفة بسلبية وبغليب مصالحها الشخصية الضيقة على المصلحة الوطنية العليا. حيث وصلت الى مرحلة صعبة نتيجة أساليبها التنازيمية.

وأضاف: فإعداد الشيء لا يعطيها وتلك الاحزاب اصبحت فاقدة لوعيتها وغير قادرة على امتلاك أي حلول أو معالجات وعاجزة ومفسدة سياسياً.. وإزاء ذلك فال مؤتمر - صاحب الأغلبية الشعبية والتبائية - يجب عليه أن يمضي في اجراء الاستحقاقات الدستورية القادمة في موعدها المحدد سواء شارك المشترك أو لم يشارك فالدستور والقانون هو الحكم وعلى الجميع الامتثال له وعدم مخالفته وتكرار خطأ فبراير الماضي.

مشيراً الى ان سكوت المشترك على الاستفتاءات والاستحقاقات الدستورية الماضية يعتبر موافقة منها ولكنها عاجزة عن قول ذلك لأن برامجها خارجة عن ارادتها. داعياً المشترك إلى احترام الدستور والقانون وعدم انتهاج الأساليب الخسيسة التي تستهدف الأمن والاستقرار وتآزيم الحياة السياسية فالوطن ملك للجميع وليس ملكاً لآلة فئة أو حزب بعينه.. ولطالما قدم المؤتمر الشعبي العام الخبير من التنازلات من أجل المصلحة الوطنية ولكن هناك دائماً احزاب المشترك التي اعتادت على الفوضى والتخريب.

مفلسون
□ اما الدكتور محمد القبعة - استاذ الاتصال السياسي بكلية الاعلام فقد قال:

- استغرب المشاهد والممارسات السياسية الخسيسة التي تقوم بها احزاب اللقاء المشترك هدفها في ذلك تمزيق الوطن والإساءة اليه. وأضاف: ان ذلك المستوى الهابط لا يرتقي حتى الى مستوى المعارضة الموجودة في البلد المتخلفا وفوضوية فعندما يكون جلد الذات وعراق الوطن والإساءة اليه عبر الممارسات التدميرية والتخريبية هو أسوأ من الإساءة نفسها. منوهاً الى ان الشعب

بالأوراق واستخدام الأساليب التنازيمية لن يفيد أي طرف بل سيوصل الوضع إلى منحى خطير جداً. ولذلك أيد من الأسبق ان يترك ويعي العواقب الكارثية التي تجر الوطن إليها. محذراً ايضاً من الاستمرار في السياسة العمياء التي يستخدماها. داعياً إلى ضرورة الجلوس إلى طاولة الحوار والتعاون مع المؤتمر من أجل المصلحة

استهجن عدد من الأكاديميين المتخصصين في الشؤون السياسية الأساليب والممارسات التي لجأت إليها أحزاب اللقاء المشترك مؤخراً مستهدفة تعطيل الحياة الديمقراطية في بلادنا وافتعال الأزمات السياسية بغية الرضوخ لأطماعها ومطالبتها الضيقة.

معتبرين في استطاع أجرتهم «الميثاق» عن أسفهم للمستوى السياسي المنخفض الذي وصلت إليه تلك الأحزاب والذي لا يعبر إلا عن عجزها وتبليدها السياسي الذي أفرزه الارتهاق السياسي والدعوات التخريبية الفوضوية التي تمارسها في بعض المحافظات من أجل إثارة الشارع والتخريب به للنيل من الأمن والاستقرار ورفض الحوار مع المؤتمر لتنفيذ اتفاق فبراير.. حول التحول السلمي في موقف المشترك.. كان لنا هذا الاستطلاع:

استطلاع / علي الشعباني

■ الكبيسي:
أحزاب المشترك لاتفهم سوى لغة التصعيد والتخريب



■ الكميم: أضاعت كل الفرص وحوارها سيكون مع قطاع الطرق

■ الفقيه: مواقف المشترك أسوأ من الإساءة نفسها

■ أمين: نستغرب لهاتها لإلغاء مشروعيتها

الوطنية العليا ومن أجل مصالحها هي أيضاً. مطالباً الجميع بتخليص المصلحة الوطنية والاعتناء من الأوضاع التي آلت إليها الدول نتيجة فساد المعارضة كالمصالح والسودان والعراق وغيرها.

□ اما الدكتور عبدالعزيز الكميم - نائب رئيس جامعة عمران فقال:

- لم تكن نتوقع ان تصل احزاب اللقاء المشترك

السياسي للخروج من الأزمة التي صنعها ولا تعتبر الأولى في سجلها السياسي الأسود. مصفاً: لا تدرى حتى اليوم ما الهدف الذي تسعى وراءه تلك الأحزاب وما المبررات الحقيقية التي جعلتها تتصل على كل الاتفاقيات الموقعة عليها والتي كان آخرها اتفاق فبراير ٢٠٠٩م.

مشيراً الى ان أحزاب المشترك قد اضاعت كل الفرص التي منحها ابائنا المؤتمر ليس لشيء سوى انها لم تتناسب مع احوالها ومزاجها المتعثر دائماً لذلك سوف يكون حوارها وممارستها السياسية القادمة مع حليفها الذي تنتمسك به اليوم وهم المخربون وقطاع الطرق ودعاة التمرد والانفصال.

أحزاب المال
□ من جانبه تحدث الدكتور امين عبدالرب -جامعة الحديدة قائلاً:

- احزاب المشترك لا تدرى من الذي تريده والى أين توجه خاصة بعد ان فقدت ثقة الجماهير بها في الانتخابات الماضية.

مضيفاً: ان ذلك نجدها نتجته نحو الجهول وتحاول جر الوطن معها، بينما بعد ان أتضح انها تريد تعطيل الحياة الديمقراطية في بلادنا ونشر الفوضى والعوانسة اشباعاً لرغباتها الذاتية على حساب أمن واستقرار الوطن. منوهاً استغرابه من النهج الذي تنتهجه تلك الأحزاب والذي لا يمت الى الحوار والديمقراطية بلصلة فهي تريد ان تلقي مشروعيتها وتستخدمها جماعة لاتملك حتى صنع قانونية واضحة وهذا يعكس مدى الضعف الذي وصلت اليه، فلو كانت قادرة على تسيير امورها والاتفاق فيما بينها على شيء واحد لما أوكلت صديدها الى جهة لاتملك مشروعية أو صفة قانونية سوى صفة المال والنحر بحبس ما تملكه عليها تلك الجهة حتى ولو كان على حساب أمن واستقرار الوطن. محذراً بقوله:

على تلك الأحزاب ان تدرك ما العواقب التي ستجنيها من ممارساتها تلك، وان تعي القرارات والمواقف التي تتخذها ازاء القضايا والمواضع التي تدور في الساحة وتتطلب الإصطفاك الكامل وراء الثوابت الوطنية من أجل حمايتها من المؤامرات التي تحاك ضدها.. وعلى تلك الأحزاب ان تكون معارضة من أجل الوطن لا من أجل المعارضة فقط



بنتصيدها غير المبرر الى هذا المستوى خاصة وانها تدرك تماماً ما معنى التنازلات التي يقدمها لها المؤتمر الشعبي العام خاصة فيما يتعلق بالحوار والجلوس على طاولة واحدة لمعالجة مختلف القضايا المطروحة في الساحة ولكن لاسباب وعلى ما يبدو ان تلك الأحزاب قد سدت كل الابواب والمنافذ التي يمكن ان تكون مخرجاً لها أولاً ولم تكن للوضع

في كتاب للزميل العشماوي:

منجزات الوحدة تفند أكاذيب الانفصاليين

اساس تعزيز نجاحات السلطة المحلية وتوسع صلاحياتها، وتتهيئ الانتقال إلى الحكم المحلي واسع الصلاحيات، بما ينسجم مع واقع مجتمعاتنا وخصوصياته لتعزيز هذه التجربة الزائدة والانتقال بها إلى أفاق أكثر تقدماً ورحابة لتكون قادرة على استيعاب احتياجات أبناء شعبنا ومستوعبة لتطلعاتهم في إدارة شؤونهم بأنفسهم، وفق أسس الديمقراطية، والتسريع بوسائل التنمية في الوحدات الإدارية طبقاً لما جاء في البرنامج الانتخابي. وحسبت المؤتمرات الفرعية للمجالس المحلية في مختلف المحافظات حالة بيمقراطية فريدة عكست روح المسؤولية الوطنية والنقاش الديمقراطي لمعالجة كل الاختلالات وإصلاح كافة الأوضاع وتعزيز البناء التنموي والخدمي.

مشاريع تنموية

وتشير الوثائق التي قدمت إلى المؤتمرات المحلية إلى ان المحافظات الجنوبية والشرقية حظيت بنصيب كبير من المشاريع التنموية والخدمية في مختلف القطاعات الانتاجية والبنى التحتية والموارد البشرية والخدمية والحماية الاجتماعية وغيرها من القطاعات المختلفة منذ تطبيق نظام السلطة المحلية وخلال الايام ٢٠٠٣-٢٠٠٨م.

ففي محافظة عدن بلغ عدد المشاريع المركزية والمحلية ٩١٣ مشروعاً وبكلفة إجمالية ١٦٧ مليار و٣٧٤ مليوناً و٩٨ ألف ريال، وفي حضرموت بلغ عدد المشروعات المركزية في المحافظة خلال الفترة من ٢٠٠٣-٢٠٠٨ نحو ١٨٨ مشروعاً تنموية وخدمية بكلفة ٣٠٩ مليار و٦٨٧ مليون و٤٢٨ ألف ريال، وتأتي المركز الأول بين محافظات الجمهورية في عدد المشاريع المنفذة، وفي محافظة شبوة بلغ عدد المشاريع ١١٧٠ مشروعاً، بتكلفة ٢٨ مليار و١٠٢ ملايين و٦٥٩ ألف ريال، وفي محافظة لحج بلغ عدد المشاريع ٧٦٦ مشروعاً بتكلفة ١٠١ مليار و٧٤٨ مليوناً و١٨١ ألف ريال. أما محافظة الضالع فقد بلغ عدد المشاريع المنفذة فيها ٨٦٥ مشروعاً بتكلفة ٢٦ مليار و٤٨٠ مليوناً و٧٥ ألف ريال، بينما بلغ عدد المشاريع في محافظة الهيرة ٥٠٧ مشروعاً بتكلفة ٣٥ مليار ريال. □

التنموي للجمهورية اليمنية وسوق المحافظات الجنوبية والشرقية فبنتج الوحدة والمحافظات الجنوبية والشرقية في اسس التنمية الاقتصادية والخدمية في المحافظات الجنوبية والشرقية، واختتمه بفصل كامل عن الاستحقاق والتمهيد التي غيرت سلاح الحصة في المحافظات الجنوبية والشرقية. ويؤكد الكتاب ان خط المحافظات الجنوبية والشرقية من خيرات الوحدة كان أكثر واع كونهما ظلت محرومة لسنوات طويلة وكانت الأكثر حاجة إلى التنمية بنية تحتية واسعة تضع الاسس اللازمة للتطور والنهوض الاقتصادي والتمسيسي. وإنعكست هذه الحقائق الباسفة في صورة مشاريع والتنمية واسع من القيادة السياسية جعل صورة هذه المحافظات تتغير تماماً

فند الزميل الصحفي ابراهيم العشماوي أكاذيب وترهات دعاة التمزق والانفصال، وفضح الشعارات الزائفة التي تتخذ من التحديات الاقتصادية والتنموية مدخلاً لطمعن في ظهور الوحدة بتبريد أكاذيب عن الحرمان والتمييز بين المحافظات في المشاريع والبنى التحتية وهو ما يرد عليه الكاتب في كتاب جديد له موقداً بالأرقام والإحصاءات.

وقد أهدى المؤلف الكتاب -الذي صدر تحت عنوان «عطاء الوحدة مسار التنمية في المحافظات الجنوبية والشرقية ١٩٩٠-٢٠٠٩»، والصادر عن دائرة التوجيه والذي قدم له الدكتور ابوبكر القرشي وزير الخارجية- إلى كل يمني وعربي ما زال قلبه ينبض بالوحدة ويسكنه حلمها التوحيدي، وإلى كل شريف يصرخ بقوة في وجه دعاة التمزق ويرفض فتح الانتحار، وإلى فجر ٢٢ مايو ١٩٩٠ طوق النجاة وجسر العيون إلى مستقبل أفضل.

واضحة تركز على تعويض هذه المحافظات عن حرمانها الذي عاشته في سنوات ما قبل الوحدة.

دعايات سوداء
ويؤكد العشماوي ان فكرة هذا العمل تسعى إلى كشف الدعايات السوداء المستهدفة تقويض الوحدة على اساس مزاعم الحرمان والتمييز والتي وجدت

6019 مشروعاً بتكلفة 668 ملياراً نفذت في ست محافظات جنوبية

للأسف لها بعض الأصداء لدى كثير من البسطاء وتحركها الات بعمالية في داخل وخارج اليمن، لهذا كان من المهم تكفي هذه الطروحات ونوضح الحقائق بشانها.

ويختتم المؤلف مدخل الكتاب بمطالبة كل اليمنيين، والداخل والخارج، في السلطة والمعارضة بأن يبقوا أمام ضمائرهم ومسؤولياتهم التاريخية ويرفعوا أصواتهم الرافضة للانتحار على منبج التضطير، وأن يكون خيارهم الحوار ومستلجين بالحكمة للمائدة مهما طال الأمد في إطار الوحدة ومعالجة كل المشاكل في السياق الوطني بصبر بعيداً عن أية اجندات خارجية.

ويستعرض الكتاب في خمسة فصول المسار

لصوص وقتلة.. ولكن متنفذون



صالح علي الحجشي

□ اخبار امامنا لربع مرتكي أعمال القتل والأسل والنهب والمطاولين على ثوابت الوطن وسيادته إلا بتطبيق القانون.. ولا اعتقد ان هناك ما يعيب على أبة حكومة إذا ما اتبعت ذلك لحماية وطنها ومواطنيها، وقدمت كل الجرمين للمحاكم وأصدرت بحقهم الأحكام التي تقرها القوانين.. لا أدري لماذا كل ذلك الشهاون الذي تقابل به أجهزة الدولة اولئك الخونة من شذائ عناصر الانفصال رغم ما ارتكبوه من جرم بحق الوطن ووحده.

إن الشهاون في التعامل مع اولئك وعدم تطبيق القانون بحق عشرة من عناصر تلك العصابات هو ما يجعلها بعد ذلك تصبح عشرين وربما خمسين.. ويفهم أيضاً للتمادي في جرائمهم ورفع سقف مجرم نجد ان هناك بعد ذلك من جعل الكثرة العددية مبرراً للاستمرار في الشهاون فتتكاثر تلك الأعداد وتستمر في نحن الشهاون إلى ان نفترق جميعاً.

- لم نسمع ان كثرة عدد الجرمين تمنع تطبيق القانون بحقهم.. الجريمة هي الجريمة والجريمة والمجرم هو المجرم.. كافة الشرايع السماوية والقوانين الوضعية تقرر الخصاص بحق القاتل سواء أكان شخصاً واحداً أو حتى ألفاً.

إن تساهل الجهات المسؤولة مع مجرمي عناصر الانفصال على النحو الذي نراه اليوم يدفعنا للتساؤل ما إذا أصبح عدد المهربي وتجارت المخدرات ما إذا الغشاور جنسيا بنفس اعداد مجرمي تلك العناصر هل ستتعامل معهم أجهزة الدولة بالقرن نفسه من الشهاون

ولذا.. لنا ان نتصور ما سيسفر عنه شهاون الدولة من اضرار على المجتمع بعد ترك تجار المخدرات والشواد بتكاثرو..

إن من حقنا على الحكومة ان تطالب وبالصاح قيامها بواجبها تجاهنا وبصراحة وحمايتنا كمواطنين من اولئك الجرمين مرتكي أعمال النهب والسلب والقتل تحت مظلة ما يسمى بالحراك. والحفاظ من مزلة أيضاً بحماية الوطن والصفاة على سيادته ووحده.. ونهواتها في ملاحقة الجرمين الانفصاليين يجب ان تكون على رأس قائمة اولويات أعضاء البرلمان.. عليهم ان يضلعلوا بدورهم، فكما نسمع من وقت لآخر أعضاء في البرلمان بطالبون بزيادة عدد وزراء مسعبة لمساعدتها في قضايا أقل بكثير من قضية تهدد الوطن عامة وتههد مواطنيه.. على ثواب البرلمان استتدعاء الحكومة لمساعدتها عن شهاونها في ضبط الجرمين

الشهاون مع عصابات ما يسمى بالحراك افترز وضعاً جديداً في التعامل حتى تستنهض الأجهزة الحكومية للقيام بواجبها. فقد أصبح اليوم بين ما يسمى بالحراك متنفذون لا تفهم إجراءات الحكومة.. رغم فقااعة ما ارتكبوه وبتركتونه من اعمال.. وتقتصر إجراءاتها على من هم أقل جرماً الذين عادة ما يكونون اتباهم أو مرافقهم. والإساذ يعني ان يتحرك الشخبي وشلال وطماح.. يعينون ويسرحون ويمرحون بون ان يتعرضوا للإجراءات القانونية ولو بمحاكمات غيابية.. إذا ما تعذرت عملية القبض عليهم.. مع أنني لا اعتقد ان أبة حكومة مهما بلغ ترأخي أجهزتها الأمنية لا يمكن ان يصل عاجزها حد الفاء القبض على مجرم متواجد في أرضها.

متنفذو ما يسمى بالحراك وترتكبه بدون حساب.. هو ما يجعل كثير من البسطاء يتحاشون الوقوف في وجه أصحاب الدعوات الانفصالية.. مخافة سطوة اولئك الجرمين. اعتقاد اولئك البسطاء ان متنفذ ما يسمى بالحراك أكبر من قدر الدولة على ضبطهم.. لذلك يرون أنهم لن يجذوا في خصمهم من يتشبههم إذا كانت الدولة نفسها غير قادرة على ضبطهم. □

مدير آثار ذمار لـ«الميثاق»: الآثار تنهب وتدمر بالشيولات والمسؤولون صامتون

كشفت مدير عام مكتب الهيئة العامة للآثار بمحافظة ذمار علي السنياني في تصريح لـ«الميثاق» عن تعرض المواقع الأثرية بمحافظة إلى حملة سطو وتدمير شرسة تقوم بها عصابات تهريب الآثار والمتاجرة بها. وأكد ان ما تعرض له الموقع الأثري في منطقة (حمة ذباب) مديرية ميفعة عنس من اعتداءات وسطوات أبت تشويهه وأفقاذه القيمة التاريخية بعد ان تعرضت بعض مكوناته الأساسية كالجدار والسلم للتدمير والنهب، مشيراً الى انه تم ابلاغ الاجهزة الأمنية بأسماء المتهمين الا انها لم تتجاوب وكان الأمر لايعنيها رغم ان المطلوبين معروفون لدى ادارة الأمن. منوهاً الى ان هناك مواقع أثرية أخرى تعرضت لنفس حال الاعتداءات، ولكن لم تتجاوب معنا احد بما في ذلك الهيئة العامة التي اكتفت بخفض ميزانية فرع ذمار وعرقلة المعاملات

«يالي» يحتفل بذكرى ميلاده الـ(٣٥)

احتفل المعهد الأمريكي للغة (يالي) يوم أمس الأول بالذكرى الخامسة والثلاثين لإنشائه. وفي الحفل الذي أقامه المعهد احتفاءً بهذه المناسبة ألقى سيادة سفير الولاية المتحدة الأمريكية ستيفن سبيش كلمة هنا فيها معهد «يالي» بالذكرى الـ(٣٥) لإنشائه.. مثنياً على الإسهامات البارزة للمعهد في تحسين نوعية تعليم اللغة الإنجليزية لتعزيز جسور التفاهم بين الثقافات.

مشيراً إلى ان هدف مؤسس «يالي» هو المساعدة على إعداد اليمينيين للخدمة الحكومية وتمكينهم من الالتحاق بالأعمال الدولية، وسد الهوة الثقافية التي كانت تعزل جزءاً كبيراً من اليمن عن العالم الناطق بالإنجليزية.. مؤكداً ان هذه الأهداف ستظل جزءاً كبيراً من مهمة «يالي».

جمعية تشجيع الإنتاج المحلي تحذر من استيراد السلع المقلدة

حذرت الجمعية اليمنية لتشجيع الإنتاج المحلي أصحاب المحلات التجارية من استيراد «الجنابي» ومشتقاتها، والمعاون، والمباخر الحيسية وغيرها، بحمل تبعات بيع سلع مغشوشة ومقلدة.

وقالت في بلاغ صحفي تلقت فيه نسخة منه إنها ستقوم بالمشاركة مع الجهات المختصة بالحملات المفاجئة للتفتيش والمصادرة والإتلاف لتلك السلع وكذا القيام بحملات تفتيشية للمخازن وملاحقة الباعة التجوليين الذين يقومون بعمليات النصب والاحتيال

وتنهب المواقع الأثرية. □